



بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي:

الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012

# المبادرة العربية وآفاق الرؤية العربية تجاه حق العودة

منير شفيق

باحث في الشؤون الإستراتيجية

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



منير شفيق

وُلدت **مبادرة السلام العربية** في السنة التالية من أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي اتخذ منها المحافظون الجدد، في ظل الثلاثي: الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش ونائبه ديك تشيني ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد، ذريعة لإعلان "الحرب العالمية على الإرهاب" ابتداء من شتّى حرب على أفغانستان واحتلالها ثم الانتقال إلى دعم الحرب التي شنتها شارون رئيس حكومة "الكيان الصهيوني" على مناطق (أ) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدء حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وكذلك التهيئة لشتّى حرب عدوان ثالثة على العراق.

وإلى جانب إعلان "الحرب العالمية على الإرهاب"، أعلنت إدارة بوش هدفاً إستراتيجياً، محدّد المعالم أكثر، أسمته "إعادة بناء الشرق الأوسط الكبير"، وأسمته أحياناً "الشرق الأوسط الجديد". وقد تُرجم ذلك بشنّ ضغوط هائلة على الدول العربية الأخرى لاسيما مصر والسعودية للانحناء الكامل لأميركا في تلبية كل ما تتطلبه إستراتيجية "الحرب العالمية على الإرهاب"، وإعادة صوغ الشرق الأوسط الكبير أو الجديد. وكان في مقدّمة ما يُراد تلبية، في حينه، الدعم السياسي للاحتلال الأميركي لأفغانستان وعزل عرفات، وإيقاف كل النشاطات التي تمارسها الجمعيات الخيرية الإسلامية ووضعها تحت المراقبة الشديدة بحجة "تجفيف الينابيع" التي تدعم الإرهاب.

كانت السعودية مع بداية العام 2002 قد دخلت مرحلة التحضير لانتقال السلطة من الملك فهد إلى ولي عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وقد أبدى المحافظون الجدد تحفظات على هذا الانتقال بسبب ما أُشيع أو عُرف من مواقف للأمير عبد الله في أثناء عمله ولياً للعهد قبل ذلك. الأمر الذي جعل الكثيرين يقرأون ما عُرف باسم "مبادرة السلام السعودية" التي أعلنها الأمير عبد الله وليّ العهد ومن خلال توماس فريدمان الصحفي الأميركي المعروف، باعتبارها المقابل لإزالة التحفظات الأميركية أنفة الذكر.

ويبدو أن المحافظين الذين أعلنوا ترحيبهم بهذه المبادرة أرادوها أيضاً أن تتحوّل إلى مبادرة عربية تنبأها القمّة العربية في بيروت للعام 2002. وكان الانتقال بالمبادرة إلى هذه المرحلة يتطلب أول ما يتطلب، تبنيّ الرئيس المصري حسني مبارك لها ومن ثمّ تبنيها من قِبَل أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى الذي انقلب في هذه المرحلة على السياسات التي تنبأها لاسيما في الفترة 1995-2000 وهو وزير للخارجية المصرية. وقد أثار في حينه غضب المجموعة بيريز-نتنياهو-كلاينتون (الرئيس).

كان الرئيس المصري حسني مبارك قد بدأ يهيئ جدياً للتوريث مما دفعه إلى تلبية المطالب الأميركية التي تمثلت بتأييد غزو أفغانستان وعزل عرفات ودعم تحويل مبادرة السلام السعودية إلى مبادرة سلام عربية. ثم وصل الأمر به، ولاسيما في حرب "العدوان" على قطاع غزة 2008/2009، إلى أن يُعتبر "كنزاً إستراتيجياً لإسرائيل".

لقد أصبح الخوف من المحافظين الجدد طاغياً على عدد كبير من الرؤساء والملوك والأمراء العرب منذ خريف 2001 وإعلان إستراتيجية عسكرية العالم من خلال شتّى حروب "العدوان" والتهديد بتغيير الأنظمة التي لا تسلّم القيادة، فما كان ممكناً من مستوى التبعية في المراحل السابقة لم يعد مقبولاً وكافياً في هذا العهد الأميركي الجديد، وهذا يفسّر الانحطاط الذي وصلته سياسات الجامعة العربية وعدد من الدول العربية منذ خريف 2001.

في ظل هذه الظروف وهذا المناخ تمّ تمرير "مبادرة السلام العربية" في قمة بيروت وتحويلها إلى سياسة رسمية للجامعة العربية يطبقها الأمين العام عمرو موسى بأعلى درجات الحماسة والنشاط.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

أما من الناحية الثانية فقد رضيت عنها إدارة بوش ورحبت بها القيادات الصهيونية، كما أدت أغراضها الجانبية الأخرى. ثم لتصبح بعد الرضى والترحيب غير كافية ما دام التنازل قد حصل ليفتح باب المطالبة بتنازلات جديدة.

### السؤال الآن ما الجديد الذي حملته المبادرة وكان مطلوباً أميركياً؟

تنقسم المبادرة العربية إلى قسمين رئيسيين: الأول: إبداء الاستعداد السعودي-العربي العام للاعتراف "بإسرائيل" وإنشاء علاقات طبيعية معها. وذلك في مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى "حل عادل" لمشكلة اللاجئين "يُتفق عليه"، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية والقطاع. وهذا المقابل هو الجزء الثاني من المبادرة، وكان لبنان قد أصرّ على رفض كل أشكال التوطين. وقد لُعم، عند القبول به، بعبارة "الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة (يعني في لبنان فقط).

إن إبداء الاستعداد للاعتراف "بالكيان الصهيوني" وتطبيع العلاقات معه هو التنازل المجاني الذي قدمته المبادرة العربية، ولا يقلل من شأنه الاشتراطات المقابلة؛ فمن وجهة نظر القانون الدولي يُعتبر التزاماً لا يجوز التنصل منه في حالة الوصول إلى تسوية. أما من وجهة النظر المبدئية فقد سلّم بشرعية "الوجود الصهيوني" والاعتراف به وهو ما لم يكن حاصلًا من قبل على مستوى السعودية والجامعة العربية وسائر الدول العربية عدا مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إن الشروط التي وضعتها المبادرة لم تُقابل حتى باعتراف أولي بها لا من قِبَل الإدارة الأميركية ولا حكومة "الكيان الصهيوني"، وإنما أخذ من المبادرة الاستعداد العربي للاعتراف "بالكيان الصهيوني"، والتنازل عملياً عن "حق العودة" من خلال عبارة "إيجاد حل عادل يُتفق عليه"؛ فعبارة "الحل العادل" هي الممر الملعوم، أو المدغول، للتخلي عن مبدأ "حق العودة"، كما أن عبارة "يُتفق عليه" هي الممر الآخر لربط الحل بموافقة الكيان الصهيوني؛ ومن ثم نكون أمام ذرّ للرماد في العيون.

من هنا تكون المبادرة قدّمت تنازلاً خطيراً وبالجمان في موضوع القضية الفلسطينية، فهي أسوأ من هذه الزاوية من التنازل المشابه الذي مثّله "المعاهدة المصرية-الإسرائيلية"، أو "اتفاقية وادي عربة"، أو اتفاقية أوسلو. فهذه الاتفاقيات الثلاث بالرغم من خروجها على قرارات قمة الخرطوم "لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات". وأنهالم يكن لها من تسوية، وكان مسارها كارثياً، فقد حاولت الحصول على مقابل، وإن كان لا يمكن مقارنته بما تمّ التنازل عنه.

ولهذا تكون "مبادرة السلام العربية" قد أحدثت اختراقاً كارثياً في ثوابت القضية الفلسطينية كما في الموقف العربي العام وفي موقف الجامعة العربية كذلك. والأنكى، ويجب التأكيد مرّة أخرى، ومرّة أخرى، بأن التنازل من خلال الاستعداد للاعتراف وإسقاط مبدأ حق العودة في مبادرة السلام العربية قدّم بالجمان للكيان الصهيوني، ثم تأتي الثالثة الأثافي من خلال الإصرار عليها وعدم سحبها حتى بعد عشر سنوات من التمسك العبثي بها.

إلى هنا، لا بدّ من الوقوف أمام المسوّغات التي قدّمت من قِبَل الذين أيّدوا مبادرة السلام العربية، وذلك من خلال الاحتكام لما أكّته الوقائع في التجربة العملية أو نفته نفيًا قاطعًا.

**أول المسوّغات** كان تكرار الحجّة نفسها التي قيلت وتُقال مع كل خطوة تنازل عربية عن ثابت من ثوابت القضية الفلسطينية. وهي "أن المبادرة سوف تُخرج أميركا وتعزل الكيان الصهيوني دولياً، وهذا هو فن السياسة وإدارة الصراع". فهذه الحجّة قيلت منذ الموافقة على كل قرار من قرارات هيئة الأمم المتحدة أو عند الموافقة على أيّة مبادرة دولية أو مشروع للحل.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

**والسؤال:** هل حقاً أخرجت الإدارة الأميركية وأصبحت مضطرة لاتخاذ موقف ضاغط على الكيان الصهيوني ليستجيب إيجابياً ويتقدم نحو الحل؟ هذا لم يحصل، والذي حصل هو المزيد من التماهي السياسي الدولي الأميركي-الأوروبي الذي وصل إلى رهن كل القرارات الدولية ومشاريع الحل على المفاوضات وما يمكن أن يُوافق عليه الكيان الصهيوني.

ثم أين عُزل "الكيان الصهيوني" من حيث علاقاته الدولية بكل من أميركا وأوروبا وحلفائهما؟ بل كان كل تنازل عربي يُعزّز علاقات هذا "الكيان" بالدول الأخرى، وبكفي أن تراجع الدول التي اعترفت به أو أعادت العلاقات الدبلوماسية معه أو التي سبق وقطعتها، بعد المعاهدة المصرية وصولاً إلى اتفاق أوسلو الذي كان خاتمة المطاف بتوسيع نطاق الاعتراف به ولاسيما بالنسبة إلى الهند والصين وعدد من دول عدم الانحياز.

صحيح أن الكيان الصهيوني يعاني الآن من عزلة متزايدة على مستوى الرأي العام العالمي، وهذا راجع إلى الانتفاضتين الفلسطينيتين، وإلى حربي 2006 و2008/2009 وإلى أسطول الحرية، ولكن بالتأكيد كان أثر التسوية والاتفاقيات ومشاريع الحل والمبادرات في مصلحة الكيان سواء أكان في رفع حرج مؤيديه وحلفائه أم كان على مستوى زيادة التماهي الأميركي-الأوروبي معه أم كان على مستوى المزيد من اعتراف الدول به.

**أما المستوع الثاني** فقد قيل: إن مبادرة السلام العربية ستعزّز الموقف العربي-الفلسطيني من التسوية، وستؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، واستنقاذ القدس من التهويد والمسجد الأقصى من الهدم.

أما الذي حصل فكان العكس تماماً فقد ازداد الموقف الصهيوني تشدداً في مواقفه من التسوية وفي المفاوضات. والأسوأ أنه ازداد اندفاعاً في الاستيطان وتهويد القدس والحفريات تحت المسجد الأقصى، واعتبار أي حديث عن حق العودة لاغياً وغير مقبول، كما التشديد على الاعتراف بيهودية الدولة.

**بكلمة**، فبالإضافة لما قدّمته مبادرة السلام العربية من تنازل مبدئي ومجاني، فقد استمرت في تقديم الخدمات "للكيان الصهيوني". فمن جهة بقي الموقف الرسمي العربي يعمل ضمن سقفها فيما ركنتها أميركا على الرف، وذلك بالرغم من فقدانه -أي الموقف الرسمي- لمصداقيته حين أعلن أن استمرار المبادرة لا يمكن أن يكون إلى الأبد. فهذا التهديد الذي لم يُنفذ أصبح مضحكاً مع مرور السنين وتفاقم حال الاستيطان والتهويد، ومع ما حلّ من فشل لإستراتيجية التسوية والمفاوضات وإقامة دولة فلسطينية.

وبهذا تكون مبادرة السلام العربية قد تحوّلت إلى قيد في عنق مجلس الجامعة العربية الذي يشكّل لجنة خاصة لمتابعتها. وهذه سرعان ما وجدت نفسها تتابع قضايا أخرى، ولا تجد حتى أذنًا صاغية أميركيًا لسماع شيء حول المبادرة التي استنفدت أغراضها، وأصبحت عبثية بكل معنى الكلمة. الأمر الذي يجعل من العار أن تبقى قيد التداول بدلاً من سحبها والاعتذار عن طرحها وتبنيها أصلاً؛ ومن ثم البحث عن طريق آخر يعود بالقضية الفلسطينية إلى أصولها وثوابتها، ويرسم إستراتيجية عربية جديدة تليق بانتصارات المقاومة والممانعة والثورات العربية.